

في أفق السياسة العالمية

أسبانيا بعد الحرب

من الظواهر السياسية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ، أن الدول التي لظمت الحيدة في أثناء الحرب ، قد باءت بعد انتهائها بغضب ومقت شديد من لدن الدول المنتصرة ، حتى إنها إلى الآن لتلقى من المضايقات الدولية والاقتصادية كثيراً مما تعانيه الشعوب المغلوبة نفسها . وإن في استبعاد السويد وسويسرا وأرلندة وأسبانيا من حظيرة الدول التي اجتمعت في سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥ لوضع ميثاق هيئة الأمم المتحدة لدليلاً على الوصمة التي لحقت بالدول المحايدة بعد الحرب . وليس غريباً أن يكون هذا نصيب البلاد المحايدة بعد أن أصبحت الحرب ظاهرة عالمية لا يكاد شررها يندلع بين دولتين حتى تعم نارها ويستعر أوارها ، فإذا الجؤ والماء والياسة جميعاً ميدان للحرب ، وإذا الحدود بين الدول خطوط وهمية ، والمعاهدات والاتفاقات الدولية قصاصات من الورق بالية . فلا عجب إذن أن تصبح الشعوب في زمن الحرب ولا عاصم لها من إغارة المغيرين أو غزو الفاتحين سواء أماربت في الميدان أم لم تحارب . وما دامت الكشوف العلمية الحديثة قد حولت الحرب من حادث محلي أو قاري إلى ظاهرة كونية قد يتجاوز تأثيرها بفضل الطاقة الذرية كوكب الأرض نفسه ، فما جدوى الحيدة وما قيمتها .

ولم تصب دولة محايدة على أيدي الحلفاء بعد الحرب بمثل ما أصيبت به أسبانيا . فالحلفاء يعتبرون أن نظام الحكم القائم فيها وليد تدخل قوات المحور ، وأنه لولا مساعدة إيطاليا وألمانيا ما استطاع فرنكو أن يخضع الشعب الأسباني لحكمه . ويؤكدون أن الحيدة التي لزمها أسبانيا في الحرب العالمية الثانية لم تكن إلا حيدة موالية للمحور بدليل الفرق الزرقاء التي قدمتها أسبانيا لمحاربة الشيوعية إلى جانب الألمان ، وبدليل ما كانت تلقاه الغواصات والطائرات الألمانية التي كانت تلوذ بالخلجان والموانئ الأسبانية من عون وتستر من جانب

السلطات الأسبانية . ولا تزال حكومات الحلفاء تنشر بين آونة وأخرى مستندات مختلفة المصادر تدور كلها حول ما كان سائداً بين فرنكو وهتلر من تفاهم أدى إلى عقد اتفاق بينهما ، ففواه أن ينضم فرنكو إلى جانب المحور فيسمح للقوات الألمانية باختراق أسبانيا إلى شمال إفريقيا ، وفي مقابل ذلك تستولى أسبانيا على جبل طارق من بريطانيا ومراكش من فرنسا . ولم يحل دون تنفيذ هذا الاتفاق سوى أن هتلر قد شغل بالمليدان الروسى فألهاه ذلك عن متابعة التفكير في غزو شمال إفريقيا . ولو قدر للاتفاق أن ينفذ في بداية الحرب لتعذر على أمريكا والحلفاء تسيير حملتهم الكبرى على سواحل بلاد المغرب .

لذلك كله لم يدع الحلفاء فرصة تمر دون أن يعلنوا مقتمهم لنظام فرنكو ورغبتهم الصادقة في أن يزول حكمه عن البلاد . ونتج من ذلك أن بقيت أسبانيا بمعزل عن الأمم المتحدة ، وفقدت ما كان لها من مزايا في ميناء طنجة ، وكاد الروس ينجحون في ضم اسم فرنكو إلى قائمة مجرمي الحرب . أما فرنكو فيقول في الدفاع عن خطته إنه بالتزامه الحيدة قد أسدى خدمة جلى للحلفاء ، وإنه قد تمسك إلى النهاية بحيده رغم إلحاح المحور وضغطه . وإنه إذا كان الألمان قد أفادوا من حيدة أسبانيا فإن الأحرار الفرنسيين قد وجدوا من أسبانيا في أثناء الاحتلال الألماني ملجأً وملاذاً لهم . ويكفى دليلاً على حسن طوية الحكومة الأسبانية أنها لم تحرك ساكناً عند ما نزلت حملة إفريقية الشمالية على سواحل الأطلنطي والبحر المتوسط على مرأى من السلطات الاسبانية وقريباً من قواعدها .

على أن أمضى سلاح يدود به فرنكو عن نفسه وعن نظامه أمام العالم أنه بانتصاره على الجمهوريين في أسبانيا قد صان غرب أوروبا من طغيان العناصر الشيوعية قبيل الحرب وبعدها ، وأن أسبانيا بفضل نظامها قد أصبحت الحصن والدرع الوحيد في أوروبا الذى قاوم النفوذ الشيوعى . فبينما نرى بلدان وسط أوروبا وشرقيها بل في أجزاء من غربيها أيضاً قد اصطبغت كلها أو معظمها باللون الشيوعى إذا بأسبانيا تقف وحدها ثابتة في موقفها بمعزل عن الشرق والغرب جميعاً ، وهى إلى ذلك مزهوة باستقلالها راضية عن جهودها في سبيل درء الخطر الأجنبي عنها .

وأما الشعب الأسباني نفسه فله رأيه الخاص فيما وصلت إليه حاله . ومن

العسير أن يتبين الباحث رأى الشعب فى أسبانيا أو أن يتفق هذا الشعب على رأى واحد . ذلك لأن فى أسبانيا ثلاث مناطق متباينة لكل منها لغتها وتقاليدها واقتصادياتها الخاصة . ففى الشمال الشرقى منطقة كتالونيا الغنية بتجارها ومنتجاتها ، وقاعدتها برشلونة أهم موانئ أسبانيا . وفى الشمال منطقة الباسك الشهيرة بمعادنها ومصانعها ، وأهم مراكزها بلباو . وفى هاتين المنطقتين تكثر الحركات العمالية ، والرأى العام فيها ينتمى إلى الأحرار غالباً ، وكانت كتالونيا فى أثناء الثورة الأهلية أقوى حصون الجمهوريين . ثم منطقة السهول الزراعية والمراعى ، وفيها العاصمة مدريد . وكثرة السكان فى هذه المنطقة من المحافظين الذين يقдسون الكنيسة الكاثوليكية ولا يزالون يحسنون الظن بالملكية . وقد ساعد على اختلاف الرأى بين سكان هذه المناطق أن الدستور الأخير الذى أصدرته حكومة الجمهورية قد خول لمنطقى كتالونيا والباسك حق الاستقلال الذاتى ، وبذلك اتسعت الهوة بين أهل البلاد الواحدة ولم تعد الوحدة السياسية ملحوظة فى أسبانيا كما كانت فى عصر شرلمان وخلفائه .

أما الأحرار فيعتقدون أن الحرب الأهلية فى أسبانيا كانت مقدمة للحرب العالمية الثانية ، وأن على الحلفاء أن يحرروا الشعب الأسبانى من النظام « الفلنجى » الذى أنشأه فرنكو كما حرروا شعوب أوروبا الأخرى من النازية والفاشية . فما نشبت الحرب فى رأيهم إلا للقضاء على النظم الدكتاتورية ، وما دامت المبادئ الديمقراطية هى التى انتصرت فى النهاية فلا معنى لابقاء الحلفاء على دولة دكتاتورية قد تصبح بعد قليل عشا تبيض فيه النازية أو الفاشية وتفرخ . وأكثر الأحرار تحمساً الجمهوريون الذين هاجروا من بلادهم على أثر انتصار الوطنيين واستوطنوا فرنسا وجمهوريات أمريكا وأنشأوا لهم فى المنفى حكومة جمهورية أعلنوها فى المكسيك فى سبتمبر سنة ١٩٤٥ ثم تجمع كثير منهم فى جنوبى فرنسا بعد الحرب وجعلوا يعملون سرا وعلمانية لقلب حكومة فرنكو مقتفين فى ذلك أثر جماعات المقاومة من الفرنسيين المعروفين بالماكى maquis الذين كانوا يعملون تحت الأرض لمقاومة الألمان فى أثناء فترة الاحتلال . وللجمهوريين قوات مسلحة تقيم على الحدود بين فرنسا وأسبانيا فى انتظار الوقت المناسب لدخول أسبانيا طوعاً أو كرهاً .

ويبلغ عددهم نحو خمسين ألف رجل من مجموع عدد المهاجرين ، ويقدرون بنصف مليون أسباني .

وليس الجمهوريون جميعاً من الشيوعيين ، فينهم كثيرون يؤمنون بالنظم النيابية الديمقراطية وينظرون إلى فرنسا وبريطانيا وأمريكا كمثل عليا يقتدون بها وينسجون على منوالها في الحكم . ولا عيب في هذه الحجة إلا أن أفرادها لطول غيبتهم عن أسبانيا قد فقدوا الاتصال عن كشب بروح الشعب وآرائه وحاجاته ، وعجزوا عن تقدير ما أسداه النظام الحالي للبلاد من استقرار وتنظيم لشؤونه واقتصادياته . أما ما يؤخذ على الجمهوريين من أنهم في سبيل تحقيق أغراضهم لا يترددون في التماس المعونة من العناصر الشيوعية الأجنبية فقد يكون صحيحاً ، ولكننا نعتقد أن طبيعة الكبرياء الوطني عند الأسبان تجعلهم يأبون أن تشد بلادهم إلى عجلة دولة أجنبية أيا كانت .

أما الملكيون فهم إلى نظام فرنكو أقرب منهم إلى النظام الجمهوري ، ولكن الاشتراك في الهجرة وآلام المنفى ورغبتهم جميعاً في القضاء على فرنكو— كل ذلك قد قرب مسافة الخلاف بين الملكيين والجمهوريين بدرجة شجعت على القول بإمكان تألف الفريقين ضد فرنكو .

والمعروف أن فرنكو لا يعادى الملكية في أسبانيا ؛ فقد كان من أول أعماله حين تولى السلطة أن أعاد الحقوق المدنية للملك السابق الفونسو الثالث عشر ، وأنه بعد موت الملك كاد الاتفاق يتم بين فرنكو ودون جوان المطالب بالعرش لو لم تقف هيئة الأمم المتحدة موقفها العدائي ضد فرنكو . وقد انتقل الأمير بعد الحرب من سويسرا إلى إنجلترا ومنها إلى البرتغال واتخذ له ولأتباعه مقراً قريباً من لشبونة ليرقب منه الحالة عن كشب . وقد أعلن الأمير نهائياً أنه لا يقبل التاج من يد فرنكو ، وأن على فرنكو أن ينزل أولاً عن سلطانه حتى يصعد الأمير على عرش آبائه الوراثي . ولكن فرنكو لم يأبه بتمنع دون جوان وهو يعلم أن تاريخ الملكية في أسبانيا لا يشرف كثيراً ولا يثير بين الشعب من الحماسة ما تثيره انتصارات « الزعيم » . لذلك انتهز فرنكو فرصة احتفال الشعب بالذكرى الثامنة لانتصار الجيوش الوطنية فأعلن في مارس الماضي قانون وراثه العرش الذي يقضي بأن تكون أسبانيا دولة ملكية لها مجلس ملكي مكون من ١٢ عضواً منهم رئيس الأساقفة ورئيس

أركان حرب الجيش ورئيس المحكمة العليا وممثلو النقابات المختلفة . وينص قانون الوراثة على أن فرنكو رئيس الدولة وعليه أن يستشير مجلس الملكة في تعيين خلفه وفي إعلان الحرب والسلام وفي القوانين التي يرى ردها إلى مجلس الكورتيس أو البرلمان الذي أعاد فرنكو تأليفه منذ سنة ١٩٤٣ . فإذا مات رئيس الدولة أو أصبح غير قادر على الحكم فإن مجلس الوصاية يتولى السلطة العليا . ويتكون مجلس الوصاية من رئيس الكورتيس ورئيس الأساقفة ورئيس أركان حرب الجيش . وعلى مجلس الوصاية أن يدعو الوزراء ومجلس الملكة إلى الاجتماع للاتفاق بكثرة الثلثين على مرشح للعرش . واشترط القانون أن يكون المرشح أسبانيا بالغاً من العمر ثلاثين سنة على الأقل كاثوليكياً ومن دم ملكي ، وأن يقسم بين الولاء لقوانين البلاد ، وأن يحوز ترشيحه ثلثي أصوات مجلس الكورتيس .

ولما وصل هذا القانون إلى علم الأمير دون جوان أبدى اعتراضه وسخطه عليه لسببين : الأول أن الأمير لم يستشر قبل إصداره . والثاني أن الشعب لم يستفت فيه . ولعل أهم ما يدعو إلى اعتراض الملكيين أن القانون قد اشترط أن يقسم المرشح للعرش بين الولاء للقوانين التي أصدرتها حكومة فرنكو وأن الأمير لا يريد أن تكون عودته إلى العرش متوقفة على رغبة فرنكو ، أو موافقة الكورتيس أو مجلس الوصاية أو غيرها . ومع ذلك فقد وافق الكورتيس على القانون وأجرت الحكومة استفتاء بشأنه ، فكان عدد المقترعين للقانون أكثر من ١٤ مليون ضد نحو ٧٢٢٠٠٠ اقترحوا ضده ولا تزال الدوائر الملكية دائبة الاتصال بالأمير المطالب بالعرش ، وهم يزعمون أن في قيام حكومة ملكية دستورية خير ضمان لاستقرار البلاد والحد من المنازعات الحزبية التي مزقت وحدة البلاد وعرضها أخيراً لويلات الحرب الأهلية .

والملكيون والجمهوريون كلاهما يعلقون أهمية كبيرة على معارضة هيئة الأمم المتحدة للحكم الفرنكي ، ويعتقدون أن فرنكو لم يلجأ إلى قانونه الأخير إلا تغطية لمركزه الذي تضعف وتخرج في نظر العالم بسبب قرارات هيئة الأمم المتحدة ضده في العام الماضي . فقد قررت لجنة من مجلس الأمن أن بقاء حكم فرنكو في أسبانيا من شأنه أن يعرض السلام الدولي للخطر . وعلى ذلك وافقت الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة أن تسحب الدول سفراءها ووزراءها

المفوضين من أسبانيا، ولكنها لم تقرر قطع العلاقات السياسية كما كان قد اقترح أولاً . وقد وافقت على هذا القرار ٣٤ دولة ضد ٦ وامتنعت ١٣ دولة عن إعطاء صوتها ، ومن هؤلاء دول الجامعة العربية ، فلتى موقفها ارتياحاً من جانب فرنكو . ويظهر أن الدول العربية قد أرادت بخطتها هذه أن تكسب أسبانيا إلى جانبها ضد سياسة فرنسا في شمال إفريقيا . وقد نفذت الدول التي لها سفراء أو وزراء في أسبانيا قرار الجمعية العمومية . ولكن القرار قد جرح كبرياء أسبانيا وأعده الأسبان تدخلاً مهيناً من جانب الدول في شؤون أسبانيا الداخلية . وكان رد الفعل الأول للقرار أن قامت في البلاد مظاهرات حاسية رائعة تعضد فرنكو في موقفه وتحتج على تدخل الأجانب . وكانت النتيجة أن فرنكو لم يكثر بمعارضة الدول ، فتحداها وسار على خطته التي رسمها لنفسه كما ذكرنا . من ذلك يتضح أن الأسبان بعد ثمان سنوات تحت نظام فرنكو قد أصبحوا يألفون نظامه ويقدرّون ما فيه من مزايا الاستقرار والتنظيم الذي شمل جميع مرافق الحياة ، وأنهم صاروا الآن يفضلونه على ما عده من النظم . فهم قد فاسوا كثيراً تحت نظام الملكية في الماضي وتحت نظام الجمهورية أخيراً . وهم لا ينسون أن أسبانيا قد دلت نحو نصف مليون نفس في الحرب الأهلية الأخيرة ، وأن أى انقلاب آخر سواء أكان ملكياً أم جمهورياً سيفضي حتماً إلى قيام حرب أهلية أخرى . ذلك لأنه إذا أعيدت الملكية ثار الشيوعيون وعرضوا البلاد لكارثة وطنية جديدة . وإذا عاد الجمهوريون أضمرت الكنيسة ورجال الجيش نار الثورة وأبشحوها في صدور الفلاحين والشعب عامة . والأسبان يعلمون أن النظام الحالي في بلادهم يقوم على قوة الجيش ، فأى مساس يناله من الداخل أو الخارج لابد أن يؤدي إلى إراقة الدماء . وقد يكونون مقتنعين بضرورة إحداث تغيير في نظم الحكم ، ولكنهم يأبون أن يحى التغيير عن طريق الثورة أو العنف في الوقت الحاضر . ومع اعترافهم بأن الجيش في أسبانيا هو أساس البلاء وأنه من أهم أسباب الضيق المالى ، فإن موقف هيئة الأمم المتحدة من أسبانيا قد جعل الجيش أداة وطنية لا غنى عنها . وإذا أضفنا إلى ذلك أن الحكومة الفرنسية قد أعلنت إغلاق الحدود بينها وبين أسبانيا ، وأن الجمهوريين والارهابيين من الأسبان قد اتخذوا قواعدهم جنوبى فرنسا قرب الحدود ، وأن الحالة على الحدود قد بلغت من التوتر درجة باتت

تنذر بالخطر ، أدركنا معنى احتفاظ فرنكو بجيشه الكبير الذى يقدره بعضهم بثلاثة أرباع مليون رجل يكلفون الحكومة والشعب نفقات طائلة لا قبل لهم باحتالها طويلا . ومع ذلك يؤثر الأسبان الابقاء على نظامهم الحالى مع اعترافهم بعيوبه ونقائصه . فهم إذ يقارنون حالهم بحال غيرهم من شعوب أوروبا يرون أنهم أحسن حالا وأثبت موقفاً من غيرهم وقد بات الأسبان الآن زاهدين فى السياسة عامة وفى السياسة الأوربية خاصة ، وأخذت محاسن أمريكا والمحيط الأطلنطى تجتذب أنظارهم وتسترعى اهتمامهم من جديد أكثر من انجذابهم نحو فرنسا أو إنجلترا أو البحر المتوسط . وأكبر الظن أنه إذا حدث انقلاب سياسى فى البلاد فلن تكون قبلة أسبانيا شرقية نحو موسكو ولا أوربية غربية نحو باريس أو لندن ، بل يغلب أن تبقى على حيدتها الحالية أو تولى وجهها شطر بنى جلدتها فى أمريكا .

وستكون مسألة أسبانيا أمام أنظار الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة فى اجتماعها القريب فى منتصف شهر سبتمبر الحالى . وكانت لجنة مجلس الأمن قد أوصت المجلس بأن يتخذ التدابير اللازمة لمعالجة الحالة فى أسبانيا إذا لم تستبدل أسبانيا بحكومة فرنكو حكومة غيرها فى خلال فترة معقولة . ومع أن المجلس لم يقر هذا الاقتراح فإن روسيا وفرنسا بصفة خاصة يهتما أن تحل المسألة الأسبانية على وجه ترضاه ويوافق مصلحتها . ولا تزال فرنسا تعتبر أسبانيا امتداداً جغرافياً لبلادها . وأن أسبانيا تعترض مواصلاتها مع مستعمراتها فى شمال إفريقيا برأً وبحراً وجواً ، فإذا كانت الحكومة القائمة فى أسبانيا غير موالية لفرنسا تعرضت مصالح فرنسا الاقتصادية والحرية لأعظم الأخطار . ومع أن فرنسا وروسيا تميلان إلى اتخاذ اجراءات مباشرة ضد فرنكو بواسطة هيئة الأمم المتحدة ، فإن بريطانيا والولايات المتحدة ومعهما سائر الدول الديمقراطية تكتفى الآن باعلان آرائها ضد نظام فرنكو ، ولكنها لا يريد أن تتبع القول بالعمل وتفضل أن يقوم الشعب الأسبانى باختيار الحكومة التى توافق إرادته فى ظل استفتاء برلمانى صحيح . وقد أعلن مستر بيفن وزير خارجية إنجلترا عندما تولت وزارة العمال الحكم منذ سنتين : « أن نظام الحكم فى أسبانيا مسألة تخص الشعب الأسبانى ، وأن أى تعرض من جانب الدول لشؤونها الداخلية لا بد أن يثير الشعب الأسبانى ويجعله يؤيد فرنكو فى موقفه ضد هذا التدخل الأجنبى . »

ووجه الخطر في مشكلة أسبانيا أن نظام فرنكو يقوم كما ذكرنا على قوة جيش كبير كامل الاستعداد تؤيده كثرة من الشعب الأسباني المقيم داخل البلاد لا خارجها . وإن أى تدخل مباشر من جانب هيئة الدول المتحدة سيقلى معارضة كالتى تلقاها الهيئة من جانب روسيا من جراء تدخلها في شؤون البلقان . وأكبر الظن أن الحالة في شبه جزيرة ايبريا ستبقى موازنة للحالة في شبه جزيرة البلقان في طرف أوروبا الشرقى ، وستظل الحالة في المنطقتين على توترها حتى يستبين للعالم قدر هيئة الأمم المتحدة وأثرها في صيانة الحريات وحفظ السلام لعام : فاما أن يكون للهيئة من القوة المادية والاستقلال في الرأى ومن النفوذ الأدبى ما يرهب القوى الطامع ويشجع الضعيف على الاستنجاد بها ، وإما تحاذل واستسلام من جانب الهيئة لرغبات الدول الكبرى واستهتارها بالأمن الدولى ومظالم الشعوب الصغيرة ، وحينئذ تعود القوة إلى مكانها القديم فوق القانون ولا تتأق الحلول لمشاكل البلقان وأسبانيا وغيرهما إلا عن طريق السيف والبطش . ومتى أصبحت الكلمة في العالم الحديث للسيف وللforce الذرية تقل على المدنية الغفاء وعلى الدنيا السلام .

محمد رفعت